د الإجتماعى فى تقييم أداء شركات الإنفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية

دكتور بشير عبد العظيم البنا
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمـــــة :

تواجه الدول النامية - ومنها مصر - ندرة فـــى رأس المال الوطنى .... ومعوبات فى توفير النقد الاجنبى الـــلازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .... لذلك كانـــت المشكلة الاساسية التى تواجه اقتصاد أى دولة نامية - كمصر - هى كيفية التوفيق بين الموارد الاقتصادية المتاحة وبيـــن حاجات المجتمع المتعددة او المتزايدة ... الأمر الـــذى يقتضى استخدام هذه الموارد المتاحة استخداما اقتصاديـــا على نحو يتحقق معه التوازن بين امكانيات هذه الموارد .... والحاجات المرا د اشباعها .

ومن المعروف اقتصاديا ان معدلات النمو الاقتصـــادى تعتمد على مستويات الاستثمار بوجه عام حيث ان المشروعـــات الاستثمارية - غالبا - تحتاج الى تدبير مبالغ كبيرة مـــن الأموال النقدية قد تعجز - فى معظم الاحوال - اقتصاديـــات الدول النامية - كمصر - على الوفاء بها .

ومن هنا كان لابد من الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية كوسيلة من وسائل دفع الاقتصاد القومى تجاه عملية التنمية .

وفى مصر وبسياسة الانفتاح الاقتصادى وجهت مصر الدعوة لرأس المال العربى والاجنبى للمشاركة فى عملية التنمية عام ١٩٧٤ ... وبهذا كان التدفق للأموال العربية والاجنبية فى شكل شركات - مصرية عربية .... او شركات مصرية اجنبية - برأس مال مشترك .

ولقد كانت أهم أهداف هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ما يلى :

- خلق اموال قادرة على اقامة قاعدة صناعية فى جميع المجالات .
- الاستفادة من التقدم التكنولوجى وخبرة هذه الشركات فى مجال الانتاج والخدمات .
- امتصاص العمالة المقنعة الموجودة فى معظم القطاعات الاقتصادية .
- خلق جو المنافسة بين هذه الوحدات والوحدات المحلية للعمل على زيادة الانتاج والوصول الى مستوى اعلى من الجودة والكفاءة .
- حل مشكلة " العملات الاجنبية " التى تعتبر أساس عملية التنمية فى الميادين المختلفة .

لقد أصبحت سياسة الانفتاح الاقتصادى امرا واقعا ولازما لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وأصبحت مصر فى أمس الحاجة الى موارد خارجية ، وظروف عالم

اليوم(١) تجعل من الممكن أن تحصل مصر على هذه الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل بتنميته ومن هنا كانت الدعوة الى الانفتاح الاقتصادى وهى دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصرى(٢) من ناحية والفرص المتاحة للتمويل من ناحية اخرى .

والامر يحتاج الآن الى وقفة يتم من خلالها تقييم أداء هذه الشركات بعد هذه الفترة - التى ليست بالقصيرة - بقصد التحقق من مدى تحقيق اهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى المشار اليها .

وقد تعالت الأصوات فى هذا الشأن وكثر الجدل حول موضوع الانفتاح ... ولا شك انه بالدرجة الاولى يجب التأكد من صحة مسار شركات الانفتاح ودورها فى تدعيم الاقتصاد القومى المصرى الذى طالما عانى الكثير من ويلات الحروب وردودها العكسية على مساره .

---

(١) ورقة اكتوبر ١٩٧٤ .

(٢) مثلا أوضحت بيانات وزارة التخطيط عن الخمس سنوات الماضية ان المطلوب تدبير ٨٠٠٠ مليون جنيه (للاستثمارات المحلية ، وسد عجز الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة واعادة جدولة الديون المتوسطة بينما كانت تقديرات المدخرات المحلية تشير الى ٣٠٠٠مليون جنيه (اى بنسبة ٣٧٫٥٪ من الموارد المطلوب الحصول عليها ، ٦٢٫٥٪ تمويل اجنبى) .

المصدر : وزارة التخطيط مذكرة رقم١٣/١٩٧٦ .

ان هذه الوقفة كان لابد منها لالقاء الاضواء العالية على أداء هذه الوحدات ومرد ذلك العوامل التالية :

(١) كبر حجم هذه الشركات وارتفاع معدل نمو نشاطها وتعدد اوجهه ... ومن شأن هذه الامور ان تخلق نوعا من التناقض - فى معظم الاحيان - بين الاهداف القومية وفى مقدمتها ضرورة السيطرة على الموارد الوطنية ... والتخطيط من اجل التنمية الشاملة وهما من مظاهر السيادة .. وبين استراتيجية واهداف شركات الانفتاح الاقتصادى .

(٢) قياس اثر هذه الوحدات على ميزان المدفوعات المصرى الذى ظل لفترات طويلة يعانى من العجز المزمن - او الدائم - فيه .

(٣) قياس اثر هذه الوحدات على مستوى العمالة المصرية ولا سيما بعد ان اصبحت العمالة المدربة عنصرا من العناصر النادرة فى مصر.

(٤) قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة على القاعدة الصناعية الوطنية القائمة .

(٥) قياس أثر شركات الانفتاح الاقتصادى على هيكل التجارة الخارجية فى مصر وذلك لتأثيرها المباشر على سياسات التصدير والاستيراد بالاضافة الى تأثيرها فى ظروف الطلب والعرض المحلية .

ولقد تعرض مساعد الانفتاح ... ادى لاتجاهين :

الاتجاه الأول :

وهو يعارض - لمجرد المعارضة - ويصارع وجود شركات الانفتاح من منطلقات تقلل من اهمية واثر هياكلها المتقدمة تكنولوجيا وتسويقيا وتنظيميا وادارياً ، وتتباكى على ما يسمى بضياع الاستقلال الاقتصادى الوطنى ، وهذا الاتجاه فى نظر الباحث يشبه محاولة وقف الزمن ، او محاولة سباق وسائل النقل البطىء مع سيارات النقل الخفيفة السريعة الحركة ومن الطبيعى ان هذا الاتجاه لا يكتب له النجاح امام ما قد تحققه هذه الشركات من تقدم فى النواحى المختلفة .

الاتجاه الثانى :

اتجاه متحفظ يحاول الاستفادة من امكانيات هذه الشركات - كحاملة للتقدم التكنولوجى والتنظيمى - وفى نفس الوقت تقليل ما قد يوجد بها من آثار سلبية او التخفيف من حدتها وهذا لايمكن أن يتم الا فى اطار خطة اقتصادية قومية تتمكن من قياس هذه الاثار والتحكم فيها ، وخلق الاتساق بين اهداف وسياسات هذه الشركات واهداف الخطة القومية المعلنة ، او المحددة .

وعلى ذلك كان لابد من تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى لتحقيق الاهداف التالية :

* توفير البيانات والمعلومات التى يرتكز عليها اختيار المشروعات الجديدة وترشيد قرارات السماح للشركات القائمة باجراء توسعات فيها .

* التقييم المستمر لأداء شركات الانفتاح الاقتص
يحدث انذارا رمزيا يشير الى المشاكل التى ق
تحدث وتحليل أسبابها وبيان امكانية تفاديها
أو حلها فى ضوء الظروف البيئية المصرية وما تتم
به هذه البيئة من سمات خاصة فيما يتعلق بتوزي
الدخل وانماط الاستهلاك .

* ترشيد اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الم
بشكل يضمن عدم ضياعها او الاسراف فى استخدامها.

* قياس قدرة هذه الشركات على التماثل او التطاب
مع المصالح القومية للمجتمع المصرى خاصة وأن ه
الشركات مطالبة ليس فقط باثبات قدرتها - او قوت
المالية - بل مطالبة بالقدر الأهم باثبات شرعيته
وصحتها الاجتماعية والاقتصادية ومسايرتها للطاب
الاجتماعى والاقتصادى فى مصر .

* ترشيد سياسات الاجور ، وفى هذا المجال نج
أن شركات الانفتاح الاقتصادى تدفع اجورا الى كل م
العمال المصريين المهرة وغير المهرة - بمعد
أكبر مما تدفعه وحدات القطاع العام - او الوح
الحكومية - وينتج عن ذلك ان تضطر الدولة لرف
باقى الاجور وبالتالى تعتبر هذه الزيادة الـ
ستتحملها الدولة عبئا اقتصاديا جديدا عليها نتيج
لوجود هذه الشركات .

وعلاوة على ماسبق فان هناك ضرورة لوقفة يتم فيه
تقييم سياسة الانفتاح حتى تعود بالفائدة المرجوة منه
على الاقتصاد المصرى .. والباحث يقدم الملاحظات التالي
التى تفرض حتمية

(١) زيادة عدد المشروعات الاستثمارية التى تمت الموافقة عليها وفقا لاحكام قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى اذ بلغ عدد هذه المشروعات حتى ديسمبر سنة ١٩٨١ (١٢٦٦) مشروعا برأس مال قدره ٤ مليارات، ٦٤٠ ألف جنيه فى حين ان عدد المشروعات التى بدأت الانتاج فعلا ٥٠٦ مشروع أى نسبة ٤٠٪ من عدد المشروعات التى تمت الموافقة على انشائها. ومن هنا يكون السؤال عن اسباب عدم بدء المشروعات الباقية ... هل عدم جدية هذه المشروعات أصلا ... ام هناك عوائق اخرى تقف حائلا أمام تنفيذها .

(٢) من الجدول التالى[1] يتبين للباحث المجالات التى توجه اليها الاستثمارات الاجنبية :

عدد المشروعات التى وفق عليها	القطاع الموجه اليه الاستثمار	نسبة المشروعات	نسبة رؤوس الاموال
٥٠٦	قطاع الصناعة	٤٠٪	٣٦ر٤٪
٧٦٠	١٠ قطاعات اخرى	٦٠٪	٦٣ر٦٪
١٢٦٦		١٠٠٪	١٠٠٪

(١) السيد/ محمد عبد الفتاح ابراهيم ، الانفتاح الاقتصادى بالارقام ، الاهرام فى ١٩٨٢/٣/١٠

ولأول وهلة يمكن القول بأن هناك ظاهرة صحية تتجلى فى زيادة نسبة مايشكله القطاع الصناعى من استثمارات اجنبية ولكن يلاحظ أن شركات الاستثمار العربى والاجنبى فى مصر حيث اتجهت الى القطاع الصناعى انما اتجهت حيث ترتفع معدلات الارباح .. فقد كان الاتجاه بسيط نسبيا الى صناعات الأدوية " وهى من الصناعات الاساسية فى مصر التى تحتاج الى ترشيد يؤدى فى النهاية الى تقليل الواردات منها وتوفير العملات الاجنبية التى يتحملها الاقتصاد القومى سدادا لثمن هذه الواردات " ، ولم تتجه منها - اى المشروعات - مثلا الى الصناعات التعدينية او الصناعات البترولية الا عددا محدودا .. ومن الملاحظ ايضا استمرار زحف هذه الشركات على الصناعات الاستهلاكية الخاصة بأصحاب الدخول المرتفعة (ذات العائد الاقتصادى الاعلى) وتجاهلت انتاج السلع الاستهلاكية الشعبية (ذات العائد الاجتماعى المرتفع).

ومن هنا يمكن القول بأنه عند اتخاذ قرار باختيار المشروعات الجديدة التى تعمل فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، او عند تقييم الشركات التى تعمل فعلا فى ظل هذه السياسة لابد من تقييم مدى استجابة هذه المشروعات او الشركات وملاءمتها للاهداف القومية الاساسية فى مصر.... وهذا مايطلق عليه الباحث البعد الاجتماعى فى التقييم.

البعد الاجتماعى فى تقييم فاعلية شركات الانفتاح الاقتصادى :

أولا : المفهوم والأهمية :

اذا كان تقييم اى مشروع استثمارى يعتبر بمثابة اسلوب للاختـ

للموارد المتاحة .. فان هذا يعنى تحليل هذا المشروع بهدف تقييم التكلفة والعائد لهذا المشروع .

وقد يبدو ان هذا الوصف يبعد عملية التقييم - المشار اليها - عن الاهداف الاساسية للاقتصاد القومى والاستخدامات الممكنة للموارد المتاحة فى مشروعات اخرى بديلة .

واذا كان ايضا تقييم المشروع الاستثمارى يعتمد على عنصرى التكلفة والعائد فانه يجب عند تحديد هذين العنصرين يتم ربط كل منهما بالاهداف الاقتصادية الاساسية للدولة .

فمثلا يتم ربط عنصر التكلفة الخاصة بالمشروع - تحت الاختيار - او التقييم - بتكلفة الفرصة البديلة والتى تمثل - او تعبر عن - الفوائد التى تضيع على الاقتصاد القومى نتيجة عدم استخدام الموارد فى افضل الاستثمارات البديلة المتاحة (والتى لم يتم اختيارها) .

كذلك يتم ربط عنصر العائد من المشروع المقترح او القائم بالاهداف الاساسية التى تمثل خط الدولة السياسى والاقتصادى وتعبر عن فلسفته وصبغته .

واذا ما تم ربط عنصرى التكلفة والعائد

للاقتصاد القومى فى مجموعه .. فان ذلك يهدف من ناحية اخرى الى قياس العائد الاجتماعى - او الربحية الاجتماعية - الناتج عن انشاء المشروع بشكل يمكن معه قياس اثر كل من العنصرين على اهداف التنمية القومية .. كذلك ينبغى ربط آثار المشروع المقترح بالنشاط القطاعى - الذى سينتمى اليه - والاقتصاد القومى ككل .

واتخاذ البعد الاجتماعى فى تقييم شركات الانفتاح الاقتصادى فى مصر يترتب عليه اقتفاء آثر هذه الشركات من خلال منظور قومى تتجسد فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع والاقتصاد المصرى.

ولعل أهمية أخذ البعد - أو الأثر - الاجتماعى فى تقييم هذه الشركات المشار اليها ترجع الى ان هذه الشركات تهدف أساسا الى تعظيم فائضها بل وزيادة معدلات دورانه وفتح مناطق تسويقية لمنتجاتها .. ومن هنا فان هذه الشركات تتلون اهدافها الاستثمارية بالصبغة التجارية البحتة بينما نجد الاهداف القومية لخطة الاستثمارات تغلب عليها الصبغة الاجتماعية وعلى ذلك فان الوحدات التى تعمل فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ليس لديها اى استعداد لتحمل اى جزء من الاعباء أو التكاليف الاجتماعية الا بسبب ماقد تفرضه الحكومة من سياسات او قيود ، ومن هنا يكون دور وزارة التعاون الاقتصادى والتى أصبحت مسئولة عن اختيار المشروعات الاستثمارية الاجنبية والمشتركة فى تعقب الآثار

الاجتماعية للمشروعات المقترحة او الموجودة والتى تتلخص اهمها فى :

(١) مساهمة المشروع فى تحقيق الزيادة المستهدفة فى الدخل القومى .

(٢) زيادة حجم التوظف لتحقيق اعلى نسبة ممكنة من العمالة وذلك بعد ان أصبحت مصر تعانى فى الوقت الحضر من وجود بطالة كاملة او مقنعة .

(٣) ارتباط المشروع المقترح بالاهداف الاساسية لخطة التنمية والتى اصبحت أمرا حتميا لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى .

(٤) قياس الكفاءة الاقتصادية لتكلفة الموارد المحلية المستخدمة فى المشروع المقترح او القائم .

(٥) تحقيق نمط استهلاكى مخطط " اى من ناحية اخرى تقييم آثار المشروعات على انماط الاستهلاك ووضع ضوابط يتم من خلالها عدم المساس بالنمط الاستهلاكى الذى يلائم اويناسب الخطة القومية وبالشكل الذى يعمل على تحقيق اهداف هذه الخطة من كافة النواحى .

(٦) " تلوث البيئة " الناتج عن اقامة المشروع كاحد الآثار الجانبية لمشروعات الانفتاح الاقتصادى باعتبار أن هذا التلوث يعتبر تكلفة يتحملها المجتمع المصرى - ولايتحملها بالطبع المشروع ذاته .

ثانيا : الاعتبارات الاساسية فى التقييم الاجتماعى لشركات

الانفتاح الاقتصادى :

حتى يتم تقييم شركات الانفتاح الاقتصادى من الزاوية - او الناحية - الاجتماعية يجب اخذ بعض العوامل فى الاعتبار والتى تعتبر بمثابة الركائز التى تستند عليها عملية التقييم المشار اليها .. ومن هذه العوامل :

(١) الظروف المرتبطة باختيار وتقييم المشروع الاستثمارى .
(٢) عنصر الوقت .
(٣) الاسعار .

ويتناول الباحث هذه الاعتبارات التى تستند عليها عملية التقييم الاجتماعى لشركات الانفتاح الاقتصادى وذلك بشىء من التفصيل .

(١) الظروف المرتبطة باختياروتقييم المشروع الاستثمارى

من الامور المسلم بها ان هذه الظروف تحكم - اوتتحكم فى - عملية التقييم او الاختيار وهذه الظروف تتمثل فى حالات التأكد او المخاطرة التى تغطى عملية اتخاذ القرار بالاختيار .

ويوصف التأكد بأنه يحتوى على معلومات كاملة حول سلوك كل بديل والمعرفة السابقة فى احتواء كل بديل على نتيجة واحدة (١) . ومن المعروف ان ظروف التأكد مثالية جدا وبالتالى لاتؤخذ فى الاعتبار عند اختيار - او تقييم - المشروع الاستثمارى . وعلى ذلك يمكن القول ان كل قرار يتضمن قدرا من عدم التأكد غير ان بعض القرارات تكون اثار عدم التأكد فيها من الضآلة بحيث يمكن تجاهلها .

كذلك يجب الأخذ فى الاعتبار درجة المخاطرة التى قد يتعرض لها - او تعرض لها - المشروع الاستثمارى اذ تعنى درجة الاختلاف او التغير فى العوائد المتوقعة للمقترحات الاستثمارية المطروحة .

ويرى الباحث ان عدم الأخذ فى الاعتبار عنصر المخاطرة يجعل نتائج التقييم مضللة وغير صحيحة او على الاقل مشكوك فى صحتها مما يؤدى الى انشاء مشروعات كان يجب رفضها ورفض مشروعات كان يجب قبولها وذلك لأن المخاطرة المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية الاجنبية متغيرات اوعناصر أساسية تدخل فى عملية التحليل والتقييم ، ويؤكد الباحث ان أى اسلوب - او معيار - لا يأخذ هذه المتغيرات فى حساباته او يغفل بعضها .. فان مثل هذا الاسلوب - اوالمعيار - يعتبر عاجزا وغير ذى جدوى فى التحليل والتقييم .

---

(1) Philpatos, G.C., "Essentials of Finacial Management", San-Francisco, Holden-day, Inc., 1974. P.15

- اسلوب شجرة القرارات : ويعتبر أحد المناهج الحدية التى تقوم اساسا على نظرية الاحتمالات ويفيد هذا الاسلوب فى تحليل التكلفة والعائد واحتمالات الحدود والاحتمالات الشرطية الخاصة بتفصيلات التكاليف والعوائد .

- اسلوب تحليل الحساسية : ويقيس هذا الاسلوب مدى حساسية المشروع الاستثمارى للتغير فى البيانات الاساسية التى تحكم نشاطه الانتاجى واثر ذلك على اولويات ترتيبه بين المشروعات البديلة ـ محل الاختيار.

(٢) عنصر الوقت

قد يجد القائم باختيار المشروع الاستثمارى بصفة عامة ... والمشروع الاستثمارى الاجنبى بصفة خاصة نفسه امام امرين : هل يختار المشروع ذا العائد المستمر.... ام المشروع الذى يعطى عائدا قليلا فى السنوات الاولى ولكن يعطى عائدا أكبر فى السنوات الأخيرة .

وعلى ذلك يمكن الباحث ان يقرر ان هناك آثار اللوقت على تقييم واختيار المشروع تكمن بعضها فيمايلى :

- التغير فى اسعار السوق للمستلزمات الانتاجية وبالتالى التغير فى العائد المتوقع او المحقق .

ولعل اسباب عدم التاكد التى قد تحوط بعض المشر
تنشأ عادة بسبب استحالة التنبؤ بمختلف المتغيرات و
التحديد الدقيق لحجم عوائد وتكاليف المشروع فى
وهناك عدة اسباب تجعل امكانية التنبؤ ١٠٠٪ امر غير
قابل للتحقق واهم هذه الاسباب :

- التغيرات النسبية فى الاسعار .
- تقديرات رأس المال الثابت المطلوب للمش
الاستثمارى .
- التغيرات التكنولوجية التى يستخدمها المش
الاجنبى .

وفى ضوء ما تقدم فان القائم بتحليل او تقيي
المشروعات الاستثمارية خاصة الاجنبية يحتاج بوضوح الى
بعض الهياكل التحليلية التى يمكن من خلالها تخفض عد
التأكد المحيط بعملية التحليل او التقييم الى ادن
حد ممكن .

ومن الاساليب الهامة التى يوصى الباحث باستخدامها
فى هذا المجال :

- اسلوب القيمة المتوقعة للعوائد المنتظرة من المشرو
(وهذا الاسلوب يقوم على استخدام نظرية الاحتمالات
فى حساب التوقع الرياضى الذى يمثل القيمة المتوقعة
للمشروعات الاستثمارية وان ايجاد صافى القيمة
الحالية او المعدل الداخلى للعائد من المشروع
الاستثمارى يتم عن طريق عمل توزيعات احتمالية
للقيم الممكنة).

- البدائل المتاحة لاستخدامات الاموال فى المشـ
وبالتالى فى العائد المتوقع .

وهذه المسائل المرتبطة بالوقت يجب أن تكون موض
مناقشة حيث ان التغير فى المستوى العام للاسعار يج
أخذه فى الاعتبار.

ومن المعروف ان الاختلاف بين تحليل الربحية التجار
والربحية الاجتماعية للمشروع تحت الاختيار او التقييم م
هو الا اختلاف فى معنى وأهمية العوائد والتكاليـ
والأوزان التى يجرى عن طريقها تجميع العوائد والتكاليـ
المختلفة فى مقاييس مشتركة .

والوزن الذى يتم على اساسه تجميع العوائدوالتكاليـ
الخاصة بتقييم المشروع الاستثمارى يتمثل فى معدل الخصـ
المعادل للقيمة المتناقصة للعوائد والتكاليف على مـ
الزمن . والافتراض الذى يقول ان هذا المعدل ثابت علـ
الدوام - اى طول حياة المشروع - لهو افتراض يمكن الدفـا
عنه فقط على اساسانه تقريب مقبول ، وان مثل هذا التقري
يمر فى طريق اكثر تعقيدا لهو أمر معقول من زاوية عـدم
التأكد مما يحمله المستقبل .

وهناك اعتقاد سائد بأن السوق سوف تحل مشكلة اختيار
معدل الخصم الاجتماعى - او التجارى - الذى يتم اختيـاره
لحل مشكلة الزمن الذى يتعرض لها تقييم تكلفة وعائـد
المشروع الاستثمارى طوال حياته المتوقعة ومعنى ذلك انـه
سيتم الاستدلال على سعر الخصم من اسعار الفائدة التـى

يحصل عليها الافراد على مدخراتهم او التى يدفعونها مقدما
عندما يقومون بالاقتراض الا ان هذا الاستدلال على اسعـار
الخصم من تصرفات الافراد بمدخراتهم من خلال السوق يعتبـر
استدلالا ناقصا حيث ان السوق لاتعطى الافراد مجالا للتعبيـر
عن تفضيلاتهم السعرية للسعر الذى يقوم المجتمع بتجميـع
راس المال القومى عن طريقه ، وذلك تمييزا عن الاسعـار
التى يقومون بها - بصفة شخصية - بتجميع رأس المـال
الخاص بهم .

وعليه .. يرى الباحث ان استخدام معدل الخصـم
الاجتماعى او التجارى فى نماذج تقييم المشروعات التـى
تعمل فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لايجاد القيمةالحاليـة
للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة يعتمد على مقـدار
وحجم البيانات والمعلومات المتوفرة لدى وزارة التعـاون
الاقتصادى ، وفى حالة افتراض معدل ما للخصم يرى الباحـث
ضرورة عمل اختيار لتحليل حساسية المشروع لهذا المعـدل
لمعرفة مدى تأثيره على النتائج المتوقعة .

(٣) الاسعـــــار

يتم قياس النفقات والعوائد الاجتماعية باستخـدام
الاسعار المحاسبية او بما يطلق عليه اسعار الظل والتـى
قد تختلف تماما عن اسعار السوق التى تستخدم فى قيـاس
النفقات والعوائد عند تحديد الربحية التجارية او الخاصـة
للمشروعات .

وترجع اهمية استخدام الاسعار المحاسبية - او اسعار الظل - فى انها تعبر عن مجموعة الاسعار التوازنية المترتبة على التخصيص الكفء لعوامل الانتاج حيث انه مع التخصيص الكفء لا يمكن حدوث زيادة فى الاستثمار فى قطاع معين على حساب قطاع اخر .

ويتم تحديد اسعار الظل فى ضوء العلاقة التى ترسمها الاهداف الرئيسية للاقتصاد القومى ومدى توافر الموارد الاساسية القومية .

ومما يزيد الاهتمام بأسعار الظل فى هذا المجال انها تساعد على استخراج سعر ظل الاستثمارات الاجنبية نتيجة لعدم تماثل اسعار السوق مع القيم الاقتصادية - او الاجتماعية - النسبية للسلع .

وحتى يتم اخذ البعد الاجتماعى عند تقييم مشروعات الانفتاح الاقتصادى فى مصر يجب دراسة سعر ظل عنصر العمالة وسعر ظل النقد الاجنبى باعتبارها من اهم العناصر التى يجب تتبع اثار هذه المشروعات عليهما فى اطار التقييم الاجتماعى .

فبالنسبة لأجر الظل فانه يعتمد على عاملين هما :

- الانتاج الضائع نتيجة تحويل العمال من اعمالهم السابقة (فى وحدات القطاع العام او الخاص) الى العمل فى شركات الانفتاح .

- التغير فى هيكل الانتاج وما يتبعه من زيادة انتاج السلع الاستهلاكية نتيجة للتوسع فى العمالة ، وتعتمد اهمية هذا العامل على سعر ظل الاستثمار وهو بدوره يؤدى الى جعل أجر الظل يعتمد على سعر الخصم الاجتماعى .

والخلاصة فان أجر الظل يتحدد على دراسة تكلفة الفرصة البديلة الكلية والتى تتمثل فى تكلفة الفرصة البديلة الداخلية (عند المقارنة والاختيار بين شركات الانفتاح) وتكلفة الفرصة الخارجية (والتى تتمثل فى خلق وظائف جديدة يترتب عليها تغيير هيكل العمالة الكلية فى المجتمع) .

أما سعر ظل النقد الاجنبى فيعبر عن مقدار المساهمة التى تحققه الوحدة من النقد الاجنبى فى الدخل القومى (القيمة المضافة) كذلك تكون النظرة الى النقد الأجنبى كهدف انما تعكس الرغبة فى الاقلال من تأثير المشروعات الاجنبية على الاقتصاد القومى .

وخلاصة القول ان اسعار الظل يجب استخدامها عندما تعجز اسعار السوق عن تحديد القيم الاقتصادية النسبية للموارد . وعليه يمكن للباحث ان يقرر ضرورة استخدام اسعار الظل فى قياس الفائد او العائد الاجتماعى الذى ينتج من استخدام الموارد المتاحة فى تحقيق الاهداف الاستثمارية فى الخطة القومية المقبلة على أسس اقتصادية سليمة .

ومما يؤكد رأى الباحث أن أحد الكتاب (١) ...
أسعار الظل هى فى حقيقة الأمر تكلفة الفرصة البديلة ...
للموارد النادرة والتى يراد تخصيصها للاستثمار ...
أمثلا .

ولا شك ان استخدام اسعار الظل فى تقييم مشروع ...
الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية يتطلب :

(١) دراسة التركيب الاقتصادى والاجتماعى دراسة تحليلية ...
مستفيضة .

(٢) انشاء مركز متطور للمعلومات يتناول هذا المركز ...
تجهيز البيانات والمعلومات التحليلية لبيان ...
التفاعلات الداخلية سواء الاقتصادية والاجتماعية ...
المختلفة والمترابطة .

(٣) تحديد الاهداف الاساسية للمجتمع والبنيان الاقتصادى ...
المصرى بكل قيوده وبكل العوامل المختلفة التى ...
تحكم نشاطه او تتحكم فيه .

تقييم الفاعلية الاجتماعية لشركات الانفتاح :

يستند الاطار الذى يتم فى نطاقه تقييم الآثار ...
الاجتماعية لشركات الانفتاح الاقتصادى على اجراء التعديلات ...

(1) Baumol ,William J.," Economic Theory and Operations Analysis" ,(New Delhi,Prentice-Hall of India, Private Tld.,) 3rd.,1979,P.107

المناسبة حتى يمكن الوصول الى القيمة الاجتماعية الحالية ...
او حساب معدل العائد الداخلى الاجتماعى .. وعلى ذلك ...
ينبغى فى هذه الحالة تقدير العائد الذى يحققه المشروع ...
للاقتصاد المصرى ومقارنة هذا العائد بتكلفة تحقيقه ، ...
اى احتساب القيمة الاجتماعية الحالية الاجتماعية باستخدام ...
معدل الخصم المناسب .

ويعبر معدل الخصم الاجتماعى عن التقدير الكمى ...
الذى يعبر عن قيمة الوزن الذى يعطيه المجتمع للعوائد ...
والتكاليف التى سوف تحدث مستقبلا .

وتبدو الحاجة الى اجراء مثل هذا التقدير من ...
الحاجة الى تجميع القيمة الحالية للتكاليف والعوائد ...
الاجتماعية لمشروع ما من المشروعات الأجنبية المقترح ...
اقامتها تمتد آثاره لفترة طويلة من الزمن .

ويكمن الدور الرئيسى لمعدل الخصم الاجتماعى فى ...
المساعدة على توجيه الاستثمارات الاجنبية نحو افضل ...
استخداماتها الاجتماعية ... ومن المعلوم أنه اذا تحدد ...
معدل خصم اجتماعى منخفض فان القيمة الحالية لمساهمة ...
المشروع المقترح فى الناتج القومى ستكون موجبة .

ويرى البعض (١) انه من المفيد استخدام معدلات ...
بديلة للخصم عند الدراسة التحليلية للمشروعات الاستثمارية ...

(1) Georgi, H.," Cost-Benfit Analysis and Investment in Transport : ASurvy",(London, Butter Worths & CO. Pub Ltd.,1973)P.154.

المقترحة لخصم تدفقات التكلفة والعائد واختيار أحس
المشروعات فى كل حالة .

وهناك رأى آخر ينادى بأنه " لأسباب عملية يفتر
ان معدل الخصم الاجتماعى ثابت مع الزمن وعلى ذلك يستخ
نفس المعدل طوال فترة بقاء المشروع (١).

وفى هذه الناحية يرى الباحث أن يتم احتساب معدل
الخصم الاجتماعى بعد أخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية
السائدة ، واهداف الخطة القومية المقترحة (ويمكن
الاسترشاد فى هذا الصدد بمعدلات الاقراض الحكومى ، او معدل
اقراض المشروعات العامة ، او معدل العائد للاستثمار
الخاصة (٢)) .

ويمكن القول بأن الاستثمارات الاجنبية اذا لم يخطط
لاستخدامها تخطيطا واعيا ، فانها لا شك تسفر عن آثار
سلبية فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية لعملية التنمية ،
تلك الاهداف التى تعكس التغيرات الهيكلية فى المدى
الطويل وليس التغيرات الهامشية فى المدى القصير وتلك
التى تتصل بالعائد الاجتماعى وليس العائد الفردى .

---

(1) IDCAS ," Hanual of Industrial Evaluation"
(Industrial Development Center for Arab
States, Cairo, 1976) P.181.

(2) Georgi, H., Op. Cit., P.152.

وبناء على ذلك يتم تقييم الفاعلية لشركات الانفتاح
فى ضوء قياس واقتفاء آثر هذه الشركات على النواحى
التالية :

(١) أثر هذه الشركات على هيكل العمالة وتوزيع الدخول
فى مصر .

(٢) أثر هذه الشركات على الناتج المحلى فى مصر .

(٣) مدى توفير الحماية للمستهلك المصرى .

(٤) الآثار المترتبة على نقل الفن الانتاجى المتقدم
(التكنولوجيا) .

وفيما يلى يتناول الباحث هذه النواحى بشئ من
التفصيل :

(١) الآثار على هيكل العمالة وتوزيع الدخول والثروات

لا شك أن شركات الانفتاح الاقتصادى أدى وجودها
الى زيادة ما - فى مستوى العمالة ، وترتب على هذه
الزيادة زيادة - ما - فى الاجور ، كذلك أدى وجود هذه
الشركات الى خلق دخول لبعض الفئات الاخرى - غير الطبقة
العاملة - مقابل استخدام خدمات معينة او استئجار
أراضى أو مبانى أو نحو ذلك .

كانت مصر سخية معها اكثر من اللازم فى منح الاعفـــاءات الضريبية لمدة معينة (يستطيع المشروع خلالها تحقيق أقصى ما يمكنه فيها من أرباح لا يحتاج بعدها الى بقائه فـــى مصر) وهذا ترتب عليه ابتلاع او تسرب موارد حكومية كـــان من الممكن استخدامها فى اغراض تفيد عملية التنمية او على الاقل فى علاج التشويه الذى حدث بهيكل الاجور والمرتبـــات . حيث ان هذه الاعفاءات تعنى التضحية بمزيد من الموارد العامة المحتملة .

(٢) الآثار على الناتج المحلـــى

تسير استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة فى مصر على :

- وجود قطاع عام قوى وقادر يقود عمليات التنمية .
- وضع ضوابط للقطاع الخاص الذى يشارك فى عمليـــات التنمية ويتحمل تبعية المشاركة وبعيدا عـــن أى نزعات جامحة من أصحابه .

وفيما يتعلق بالقطاع العام فهو يشكل فى حد ذاتـــه نظاما متكاملا ولذلك يسير وفق هدف عام يحكم أداءه وتطوره ، ولذلك هذا القطاع يمثل الهياكل الاساسية لعملية التنميـــة والأمر يحتاج جعل هذا القطاع اكثر صلابة وتماسكا لكـــى يقوم بالدور الرئيسى فى زيادة الناتج المحلى .

وبالطبع لا يمكن انكار احتمال مثل هذه الآثـــ
الايجابية والتى قد تؤدى بشكل مباشر - او غير مباشر
الى مزيد من التنمية ، ولكن لا ينبغى اعطاء مثل هـ
الآثار أهمية أكثر مما يجب ، او نتصور أنه لا يوجـ
لها بعض الآثار السلبية .

فالزيادة فى العمالة : قد لاتكون كبيرة نظـــرا
بعض الشركات تستخدم اساليب تكنولوجية متقدمة ذات كثا
رأسمالية عالية من جهة او قد تميل الى استخدام النسب
الاكبر من العناصر غير المحلية اما لارتفاع مست
المهارات المطلوبة او تجنبا لزيادة تكاليف الانتاج والتر
قد تترتب على تدريب العناصر المحلية .

ومن ناحية اخرى فقد تحصل بعض الفئات (خاصـــة
الكفاءات ذوى المهارات العالية ، والتجار ، والوكلاء
والموردون ، والسماسرة) التى تتعامل - بيعا وشراء -
مع شركات الانفتاح على دخول مرتفعة كذلك الحال بالنسبـ
لملاك الاراضى والعقارات المؤجر ممتلكاتهم الى هـــذه
الشركات .. وقد ترتب على هذه الزيادة تشويه هيكل الاجور
والمرتبات والدخول الامر الذى يفتح المجال لايجاد الفوارق
فى الدخول .

وقد يقال انه قد يترتب على وجود شركات الانفتـــاح
الاقتصادى من زيادة فى الموارد العامة للدولة ، ومن ثم
زيادة فى امكانيات الانفاق العام على عملية التنميـــة .
ولكن لن تكون هذه الزيادة صافية .. لان الواقع انه فـــى
سبيل اجتذاب المزيد من الاستثمارات العربية والاجنبيـــ

والواقع انه بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى
وحدات القطاع العام بأزمة محلها :

- انه مطالب بالصمود - أو التصدى - لمنافسة الشر
الاجنبية المشتركة .

- تكدس المخزون بوحدات القطاع العام والذى نتج
افراط الشركات الاجنبية والمشتركة فى اتباع
الدعاية والاعلان وتفوقها من حيث الفن الانتاج
والفنون التسويقية والادارية والتنظيمية هذا
ناحية ، ومن ناحية اخرى اتجاه الطلب الاستهلاك
الى منتجات هذه الشركات .

- تسلل التراخى الى وحدات القطاع العام الى درجة
قد تصيبه بالشلل المؤقت او قد تصيب روحه المعنوية
نتيجة للعوامل السابقة والتى أثرت فى - وتأثر
بها - نشاطه الانتاجى والذى كان المفروض ان يتبنى
عمليات التنمية فى مصر .

ولما كان الانفتاح الاقتصادى قد أصبح حقيقة واقعة
ولا رجعة فيه فان المسألة بالنسبة لوحدات القطاع العام
اصبحت مسألة حياة أو موت فلا بد من وقفة يعيد فيها
المسئولون عن ادارة القطاع العام حساباتهم ويجرون
دراساتهم الموسعة للوصول الى تقييم حقيقى - دون مبالغة -
لمدى نجاحهم فى ادارة وحداتهم والكشف عن التغيرات التى
تتخللها وتحد من انطلاقها نحو تحقيق الاهداف المرجوة
منها .

7

ولقد دخلت المناقشات المنادية بتطوير القطاع العام -
كقطاع رائد فى عملية التنمية - لمواجهة منافسة مشروعات
الانفتاح الاقتصادى ومسايرة تطورات احتياجات المستهلكين
مرحلة التشريع وتم اعداد اكثر من مشروع لتطوير القطاع
العام يمكن تلخيصها فى اتجاهين :

الأول :

يرى دخول شركات القطاع العام فى مشروعات مشتركة
يساهم فيها رأس المال المصرى والاجنبى وقد واجه هذا
المشروع معارضة شديدة خاصة من اتحاد العمال .

الثانى :

والذى يراه الباحث مناسبا يدعو الى تجميع شركات
القطاع العام فى شركات قابضة تقيم الشركة القابضة
عدة شركات حسب نوعية هذه الشركات ، ويتم ادارة هذه
الشركات اما بواسطة مجلس تنمية (مقترح اسوة بالمجلس
الاعلى للانتاج القومى) او من خلال بنك الاستثمار القومى .

واذا كانت عملية التنمية الاقتصادية فى مصر
تتطلب الاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى
جنبا الى جنب مع ما يمكن ان تزودنا به سياسة الانفتاح
الاقتصادى من موارد اجنبية فى شكل نقدى او عينى .

فينبغى اذن وضع القطاع الخاص فى مكانه الصحيح
من حيث تشجيعه ، وتحديد الأشكال التى يمكن له العمل
فيها فى كافة المجالات بما يخدم قضية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية فى مصر، وبعد ما لوحظ من أن القطاع ال
يسعى الى تحقيق الارباح بأى شكل فقد ذهب ليعمل مستر
أو وكيلا للفروع الاجنبية والمشتركة ، والأمر يحتاج
ضرورة وضع ضوابط لعدم الانحراف عن الدور الذى يرس
للقطاع الخاص فى اطار الخطة القومية .

(٣) مدى توفير الحماية للمستهلك المصرى

يجب أن يتم اختيار شركات الانفتاح الاقتصادى ع
أساس قياس مدى تجاوب المستهلك المصرى لمنتجات هـ
الشركات من ناحية ومن ناحية اخرى يتم الاختيار على أس
قياس أثر انتاج هذه الشركات على نمط الانفاق الاستهلاك
فى مصر .

وعلى ذلك نرى عدم الموافقة على اقامة اى شرك
الا بعد التأكد من مواءمة انتاجها لطبيعة وعادة المستهل
المصرى والتأكد أيضا من عدم استغلال هذا المستهلك م
خلال الدعاية المضللة او الزائفة ، ويجب على هـ
الشركات ان تقدم المبررات الكافية عن اى اختلافات - ت
توجد - فى الاسعار للمنتجات المتماثلة التى تعرضها ف
الاسواق الاخرى .

كذلك يتم ترشيد قرار الاختيار من حيث درجة الجو
والامان بالنسبة لبعض السلع التى قد يتم انتاجها من خلا
شركات الانفتاح كالادوية والمواد الغذائية على اختلا
انواعها وبحيث من جهة اخرى يجب دراسة مدى تناس

المواصفات التى يتم الانتاج بها مع ظروف المستهلك المصرى .

(٤) الآثار المترتبة على نقل الفن الانتاجى المتقدم (التكنولوجيا)

كان من ضمن اهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى الاستفادة من الفن الانتاجى المتقدم من خلال الشركات الاجنبية والمشتركة مما يعطى دفعة اكبر لتنمية الاقتصاد المصرى .

ولا شك ان اختيار (التكنولوجيا) التى سيتم استيرادها من الخارج من خلال وبواسطة شركات الانفتاح الاقتصادى لابد ان يراعى فيه - اى الاختيار - تحقيق الاهداف القومية (ومنها ايجاد بدائل للواردات المصرية ، معالجة الاختناق فى ميزان المدفوعات ، ايجاد عدد من فرص التوظف ، رفع مستوى المعيشة بوجه عام ...) .

ووصولا الى الاختيار المناسب (للتكنولوجيا) المناسبة للمجتمع المصرى لابد من حساب التأثيرات المتداخلة فى القيم الاجتماعية والثقافية المشكلة لبناء هذا المجتمع ولا بد أن يتم ذلك بالمراحل التالية :

(١) اختيار المنتجات :

لا بد أن يهتم المسئولون فى مصر (وزارة التعاون الاقتصادى) بنوع المنتجات التى تقوم بانتاجها الشركات الاجنبية - او المشتركة - لسببين

الأول يتعلق بماهية المصادر التى تحتاج اليها هذه الشركات - فى انتاج هذه المنتجات وبيان مدى سهولة أو وفرة هذه المصادر. اما السبب الثانى فانه يتعلق بمدى تلازم المنتجات لحاجة المستهلك او المشترى المصرى سواء المستهلك الصناعى او المستهلك الاخير كذلك يجب دراسة مدى ملاءمة هذه المنتجات للاحتياجات المحلية .

(٢) اختيار التكنولوجيا المناسبة :

بعد ان يتم اتخاذ القرار بخصوص المنتجات المناسبة للمجتمع المصرى يصبح من الضرورى الاختيار بين الطرق البديلة التى يمكن ان يتم بها انتاج هذه المنتجات اى اختيار (التكنولوجيا) المناسبة ، فقد لا تكون التكنولوجيا التى تستخدمها الشركات الاجنبية فى الخارج هى المناسبة بالضرورة وبصورة دائمة لظروف المجتمع المصرى فمثلاً يتم اختيار التكنولوجيا المناسبة من حيث :

(أ) مدى ضغط هذه المشروعات على رأس المال القومى .

(ب) مدى المساهمة فى خلق فرص عمل جديدة .

(جـ) مدى ضغط هذه المشروعات للمصادر الطبيعية (كالمياه) والطاقة (كالكهرباء) الموجودة فى مصر.

وينتج مما سبق ان المسئولين عن تخطيط الاستثمارات الاجنبية (وزارة التعاون الاقتصادى ، هيئة الاستثمار) لا يتركون شركات الانفتاح الاقتصادى حرة فى اختيار التكنولوجيا التى تدار بها، انما يتم اختيار الفن الانتاجى الذى يناسب ظروف مصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

تلوث البيئة :

يعد هذا الأمر فى غاية الاهمية بالنسبة لمصر وذلك نتيجة لاتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادى وما قد يترتب على هذه السياسة من استيراد غير مقصود لجزء من التلوث ، وكأثر جانبى من آثار (التكنولوجيا) التى تجلبها شركات الانفتاح وتعتبر تكلفة ازالة او تخفيض تلوث البيئة المصرية جزء من تكاليف الانتاج ولا يجوز اهماله او اغفاله ، كذلك قد يؤدى هذا التلوث الى تحمل المجتمع - اوالدولة - فى الأمد الطويل تكاليف اضافية للمحافظة على الموارد الطبيعية او تجنبها بعد تعرضها للتلوث . وهذه كلها أعباء أو آثار غير مرغوبة وفى غير صالح المجتمع المصرى .

وتتضح اهمية هذه المشكلة بالنسبة لمصر ، فى انه حتى الان لم تقم الدولة - وزارة الصحة بالتحديد - بدور فعال نحو ضمان قيام شركات الانفتاح او غيرها بازالة او التخفيف لما يحدثه نشاطها الانتاجى من تلوث بيئى . كما ان الدولة لم تأخذ التعهد الكافى على هذه الشركات - او على الاقل الضمان اللازم - لحماية المجتمع من اضرار ما قد يحدث من تلوث ..

ومع التسليم بأنه من المستحيل تحقيق ايقاف
لتلوث البيئة لأن ذلك لايمكن ان يتم الا بايقاف نشا
الوحدات الانتاجية – وطنية او اجنبية – هذا من ناحي
ومن ناحية اخرى لان البيئة يمكن ان تستوعب قدرا م
التلوث غير الضار (١) فان الامر يحتاج الى ضرورة تحدي
معدلات مقبولة للتلوث يجب ان يراعى فيها الحد الاقصى ال
يمكن السماح به لتلوث البيئة من مخلفات المصانع وغيرها
دون ان يكون له تأثير ضار على الكائنات الحية ، وبالتا
فان وجود هذه المعدلات يجعل الوحدات الانتاجية تسعى
باختيارها او مجبرة – الى تحقيقها (٢).

ومن هنا فان على القائمين باختيار – او تقييم
شركات الانفتاح الاقتصادى مراعاة الدقة عند اختيار
المشروعات الجديدة – او تقييم فاعلية الشركات القائمة
– حيث لا بد من دراسة آثار هذه المشروعات على البيئة
وما قد يسببه من تلوث ومطالبة المشروعات التى قد
ينجم عن نشاطها تلوث بيئى باعداد برامج للرقابة على
التلوث مع الالتزام بمعدلات التلوث المقبولة – والتى
ينبغى اسناد اعدادها الى هيئة فنية متخصصة يقترح الباحث
انشاؤها – حتى يتم الاختيار على اسس سليمة من كافة
النواحى الاقتصادية والاجتماعية وحتى لايتم استيراد تلوث
بيئى من خلال هذه المشروعات .

(١) د. نعمة الله نجيب ابراهيم ، اقتصاديات تلوث البيئة مع الاشارة الى الدول النامية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الاول السنة ١٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٧٠

(٢) د. يحيى حسين عبيد ، المحاسبة عن تلوث البيئة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد الرابع ، العدد الاول ١٩٨٠ ، ص ١١٧ .

وبعد استعراض الباحث للعناصر لنواحى تقييم الفاعلية الاجتماعية لشركات الانفتاح يمكن عمل قائمة اختيار – اوتقيم – لهذه المشروعات يظهر فيها آثارها على :

- زيادة الدخل القومى نتيجة ما تضيفه هذه الشركات الى القيمة المضافة المتولدة (الناتج المحلى) من العمليات الانتاجية سواء فى القطاع او النشاط الذى تتبعه هذه الشركات او فى القطاعات او الانشطة التى تعتمد عليها هذه الشركات فى توفير مستلزمات تشغيلها .
- استيعاب فائض قوة العمل لما يحدثه نشاط هذه الشركات من خلق فرص عمل جديدة .
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات بسبب ما ينتج عن هذه الشركات من زيادة الصادرات او انتاج لبدائل الواردات .

وعلاوة على ماسبق من آثاروهى ما يسهل تحديدها بشكل رقمى تتضمن القائمة المقترحة اثاراخرى وصفية لهذه المشروعات وهى يجب اخذها فى الاعتبار بعدد التقييم الاجتماعى لهذه المشروعات وهذه الآثار الوصفية هى :

- مدى ملاءمة المنتجات للاحتياجات المحلية .
- مدى ملاءمة التكنولوجيا المستخدمة للبيئة المصرية .
- مدى وجود بعض الآثار الجانبية للمشروع المقترح (تلوث البيئة) .

وعلى ذلك تظهر القائمة المقترحة للتقييم الاجتماعى لشركات الانفتاح الاقتصادى على النحو التالى :

ويحتاج القائمون بعملية التقييم المشار اليها الى استخدام بعض المعايير التى تعكس النواحى السابقة ومن هذه المعايير : معيار القيمة المضافة ، ومعامل النقد الاجنبى ومعيار معامل التوظف .

(أ) معيار القيمة المضافة :

ويوضح هذا المعيار مقدار مساهمة هذه الشركات - شركات الانفتاح الاقتصادى - فى تحقيق الزيادة فى الدخل القومى ، حيث ان ناتج هذا المعيار يعبر عن النسبة بين القيمة المضافة المستهدفة من اقامة المشروع وبين حجم تكلفته الاستثمارية ، ويعكس هذا المعيار مقدار الدخل الجديدة المتولدة عن استثمار وحدة من النقود ، ومن ثم يعطى الافضلية للمشروع الذى ترتفع نسبته وهى تساوى :

ص ق م = ع - (م + ث)

حيث :

ص ق م = صافى القيمة المضافة المتوقعة من المشروع .

ع = القيمة المتوقعة للمخرجات الخاصة بالمشروع والتى عادة ما تكون المبيعات المتوقعة .

م = القيمة المتوقعة للمدخلات المادية الجارية والخدمات اللازمة لانتاج المخرجات .

ث = الاستثمارات الكلية

اسم المشروع

بيان	مدى مساهمة المشروع فى		
	الناتج المحلى	الدخل	استيعاب فائض العمالة
(١) مساهمة المشروع المقترح فى	×	×	-
(٢) مساهمة القطاعات التى يتعامل معها :			
- القطاع الزراعى	×	×	×
- القطاع الصناعى	×	×	×
- قطاع الخدمات	×	×	×
- قطاع التجارة الخارجية	-	-	-
	×	×	×

(٣) مدى تحقيق المشروع المقترح للعناصر التالية :

- مدى ملاءمة المنتجات للاحتياجات المصرية — ملائم — غير ملائم
- مدى ملاءمة التكنولوجيا المستخدمية للبيئة المصرية — ملائم — غير ملائم
- هل يوجد اشار جانبية تنتج عن اقامة المشروع — نعم — لا

القرار النهائى — القبول — القبول مع تحفظات — الرفض

ويتمثل صافى القيمة المضافة فى مكونين اساسيين هما : الاجور والمرتبات والفائض الاجتماعى اى :

ص ق م = ج + ف

حيث :

ج الاجور والمرتبات

ف الفائض الاجتماعى

ومن المعروف ان الاجور والمرتبات تعبر عن نصيب العمالة ومتوسط اجور العاملين المستخدمين فى المشروع بينما يعبر الفائض الاجتماعى عن طاقة الكسب بالمشروع وقدرته على تحقيق ارباح .

ويواجه تقييم المشروع بمشكلة توزيع عوائدوتكاليف هذا المشروع خلال عمره المرتقب او المقدر والذى يجب أخذه فى الاعتبار بغية ايجاد القيمة الحالية للقيمة المضافة ولحل هذه المشكلة يمكن استخدام الاساليب الفنية للخصم ولكن بدلا من تطبيق سعر الفائدة المعتاد يجب تطبيق معدل الخصم الاجتماعى .

(ب) معامل النقد الاجنبى :

ويقصد بهذا المعامل قياس العائد الصافى من العملات الاجنبية وعادة ما يكون هذا العائد عبارة عن محصلة بعض – او مجموعة – العناصر ، ويتطلب تحديد هذا العائد :

(١) الصادرات من منتجات المشروع .

(٢) الوفر الذى يحققه المشروع نتيجة احلال منتجاته محل منتجات مستوردة .

(٣) مستلزمات الانتاج المستوردة مباشرة من الخارج .

(٤) مستلزمات الانتاج المحلية المستخدمة فى التشغيل وكانت مخصصة للتصدير.

(٥) اقساط اهلاك الاصول الثابتة المستوردة .

(٦) فوائد التمويل الاجنبية .

ويكون صافى العائد من العملات الاجنبية مساويا للموارد المتوقعة من العملة الاجنبية (١+٢) – ناقصا الاستخدامات المتوقعة للعملة الاجنبية (من ٣ الى ٦) .

ويكون معامل النقد الاجنبى = صافى العائد من النقد الاجنبى × ١٠٠

(ج) معيار معامل التوظف :

يعبر هذا المعيار عن كفاءة استخدام بعض واهم عناصر الانتاج المستخدمة كمايلى :

(١) معامل توظيف رأس المال = صافى الربح / رأس المال

(٢) معامل توظيف عنصر العمل = قيمة الناتج بالعملة المحلية / متوسط عدد العاملين

وتعبرهذه النسبة عن معامل توظيف عنصر العمل .

وكذلك $\frac{\text{قيمة الناتج بالعملة المحلية}}{\text{اجمالى الاجور}}$

وتعبر هذه النسبة عن عائد الجنيه (المصرى) من الاجور .

نتائج وتوصيات

من خلال البحث أمكن للباحث التوصل الى النتائج والتوصيات التالية :

أولا : سياسة الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية اصبحت من الأمور اللازمة بل والضرورية أو الأساسية لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لحل مشكلة ندرة رأس المال الوطنى ، وضعف معدلات الادخار المحلى ، وزيادة الميل للاستهلاك . هذا بالاضافة الى ضوررة الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى فى ميادين الانتاج .

ثانيا : الواقع ان حل مشكلة مصر مع سياسة الانفتاح الاقتصادرى يكمن فى ضرورة وضع خطة خمسية واضحة المعالم :

- تعكس القوة الذاتية الفعلية للاقتصاد المصرى .
- تعتمد على تعبئة الفوائض الاقتصادية الكامنة .

وعلى ذلك فان نجاح اجهزة التخطيط فى مصر فى هذا الصدد يفتح الباب امام التعاون السليم والمثمر مع الاستثمارات العربية والاجنبية .

ثالثا : واذا كانت الخطة القومية المقترحة تعبر
الطاقات القومية الطبيعية والبشرية والم
والتنظيمية ، ووضع السياسات الفعالة
فى مختلف المجالات وفقا لتخطيط قومى شامل
تلتزم به الدولة والقطاع العام ، ويسترش
به النشاط الخاص بما يخدم خطة التنمي
الاقتصادية والاجتماعية بشكل يؤدى الى التنا
والتنسيق بين مختلف السياسات وتحدي
الاولويات فى مختلف المجالات ولهذا فمن
الضرورى النظر الى المقترحات الخاصة
بشركات الانفتاح - تحت الموافقة - نظر
شاملة ومتكاملة .

وهنا يمكن القول بأن الاستثمارات الاجن
المباشرة اذا لم يخطط لاستخدامها تخطيطا
واعيا فانها لاشك تسفر عن آثار سلبية صافية
فيما يتعلق بالاهداف الرئيسية لعملية التنمي
- تلك الاهداف التى تعكس التغيرات الهيكلية
فى المدى الطويل وليس التغيرات الهامشية
فى المدى القصير وتلك التى تتصل بالعائد
الاجتماعى وليس العائد الفردى .

رابعا : أن يتم أخذ البعد الاجتماعى فى الحساب
عند وضع الخطة القومية وبالتالى عند اختيار
وتقييم شركات الانفتاح الاقتصادى التى تساهم
وتشارك فى تحقيق اهداف الخطة ، مع التركيز
على خلق فرص العمالة الحقيقية بدلا من

تكدس التوظيف العاطل ، والعمل على تحسين
توزيع الدخول ، وضمان التنسيق بين عوامل
الانتاج المختلفة .

سا : يتم ربط اى مشروع اجنبى مقترح بما يحققه
هذا المشروع من اهداف ضمن اهداف الخطة
القومية اى يجب اعلان هذه الاهداف بصفة
أساسية ومحددة امام المستثمرين فى بادئ
الامر ، وعلى الجهات المسئولة عن الاختيار
او التقييم اختيار المشروعات التى ترتبط
اساسا بتحقيق هذه الاهداف المحددة او المعلنة
حتى نضمن بالتالى عدم وجود ردود افعال
عكسية على هذه الاهداف القومية او تعارض
بين وجود واهداف هذه الشركات مع هذه
الاهداف القومية .

اذن المشكلة هى مشكلة اختيار ما يصلح من
هذه المشروعات وما يناسب وما يشارك فيها
فى تحقيق الاهداف الاساسية للاقتصاد القومى
المصرى وهى اهداف تتعلق باستراتيجية واضحة
وثابتة للتنمية الاقتصادية والقومية فى
مصر .

سادسا : لا بد من اجراءات محلية لتعبئة ذلك الجزء
من الدخل القومى الناتج عن نشاط الاستثمارات
الاجنبية فى مصر ودفعه فى مسالك ادخارية
واستثمارية ليست ضرورية فقط لضمان زيادة

معدل التراكم المحلى وانما هى ضرورة
امكانيات النمو الذاتى ويمكن الاقتصاد
من خدمة الاستثمارات الاجنبية على اساس

وبناء على ذلك فان الاثر الانمائى
الانفتاح الاقتصادى سيظل معلقا على مدى
فى حجب الجزء الاكبر من الدخل عن الاستهلاك
وتوجيهه وجهات ادخارية واستثمارية فى
الاقتصاد المحلى .

سابعا : مع التسليم بان شركات الانفتاح الاقتصادى
أدت الى زيادة فى نسبة العمالة المحلية
وترتب على هذه الزيادة زيادة فى الاجور
الا ان ذلك ادى الى خلق دخول لبعض الفئات
الاخرى - غير العاملة - كالتجار والسماسرة
والموردين وملاك الاراضى والمبانى الامر الذى
أدى الى بعض التشوهات فى هيكل الدخل
القومى والامر هنا يحتاج الى مرونة اكثر من
الجهاز الضريبى لمعالجة هذه التشوهات
الطارئة او المؤقتة .

ثامنا : لا شك أن تطوير القطاع العام هو هدف قومى
اذن هناك فرصة لابعاد خطر شركات الانفتاح
الاقتصادى المتقدمة تكنولوجيا وتنظيما اداريا
والذى يكمن هذا الخطر فى منافسة شديدة
وقومية تجعل من الصعب على القطاع العام
التصدى - او الصمود - لها او أمامها ان هذا

الفرصة تتجلى فى جعل الصناعات المحلية - من
خلال القطاع العام - تتكامل خلفيا أو أماميا
مع المشروعات الاجنبية وذلك بعد تنظيم
سياسات الاستيراد لهذه المشروعات الأخيرة .

واذا لم يتيسر ذلك فلا بد من تطبيق نفس
الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لرأس المال
الاجنبى على وحدات القطاع العام وبشرط أن تكون
هذه الامتيازات مرتبطة بالخطة القومية المقترحة .

كذلك يمكن ان تدار وحدات القطاع العام
بأسلوب الشركات القابضة او عن طريق مجلس
القطاع او مجلس تنمية يقوم بالتنسيق بين هذه
الوحدات وما قد يماثلها من مشروعات اجنبية
او مشتركة .

تاسعا : فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فان هذه السياسة
مطالبة بما يلى :

(١) بخصوص الاعفاءات المؤقتة لشركات الانفتاح
الاقتصادى يرى الباحث اعادة النظر فى هذه
الاعفاءات لأن الشركة لن تحتاج مصر ثانية بعد
انقضاء مدة الاعفاء لأن هذه المدة كافية جدا
وسط الميل للاستهلاك المرتفع للحصول على أرباح
تفوق رأسمالها !! ان الأمر فى نظر الباحث
يحتاج الى فرض ضريبة على ارباح هذه الشركات
بنسب متفاوتة خلال سنوات انتاج هذه الشركات

(١١٣)

عاشرا : وحتى يتم أخذ البعد الاجتماعى عند اختيار شركات الانفتاح والذى يرتبط بضرورة ربط مشروعات الانفتاح الاقتصادى بالخطة القومية قد تم بالفعل الاتفاق فى اول اجتماع عقده مجلس ادارة هيئة الاستثمار (برئاسة السيد/ محمد عبدالفتاح ابراهيم نائب رئيس الوزرا على انشاء ما يسمى (شهادة ميلاد) لكل مشروع استثمارى يتم الحصول عليها من وزارة التخطيط باعتبار انها العين الواسعة لرؤية مواقع المشروعات ومدى توافقها مع الخطة الشاملة الجديدة التى يتقدم بها المستثمرون ووجود مثيل محلى لها أم لا ، وبمقتضى (شهادة الميلاد) التى يحصل عليها المشروع يكون للمستثمر الذى تدمه ان يمضى بعد ذلك فى اجراء الدراسات اللازمة له وكل الخطوات المطلوبة لاعتماد مشروعه .

حادى عشر: فى سبيل ربط شركات الانفتاح الاقتصادى بالخطة القومية المقترحة يجب ان تصدروزارة التخطيط أوراق مغيرة للتعريف بالنواحى الاستثمارية التى تحتاجها خطة التنمية المقترحة وفى المجالات المختلفة ، ويتم اختيار الشركات او الوحدات التى تتقدم فى كل مجال من المجالات المعلنة او المحددة بالخطة .

ثانى عشر: باعتبار القطاع الخاص من المقومات الاساسية فى الكيان الاقتصادى المصرى فقد لوحظ

(٢٠٪ من الارباح فى السنة الاولى والثانية مثلا ، ٢٢٪ فى الثالثة ، والرابعة وهكذا وفى هذا تتحقق النتائج التالية :

- الأولى :

احداث بعض المساواة ، بين الشركات ووحدات القطاع العام .

- الثانية :

توفير موارد مالية للدولة حيث ان من الاعفاءات الضريبية تعنى ابتلاع مواردحكومية كان من الممكن استخدامها فى اغراض التنمية المحلية .

- ضمان استمرار المشروع بكفاءة حتى يستطيع أداء دين الضريبة للدولة التى تقدم له كافة التسهيلات والامكانيات اللازمة لممارسة نشاطه على ارضها .

(٢) مقاومة الدخول والثروات العرضية التى تنجب عن وجود شركات الانفتاح الاقتصادى لاعادة التوازن الى هيكل الاجور والدخول للقضاء على ما قد ينتج من تفاوت فى توزيع الدخول .

أن النشاط التجارى و المضاربة العقارية تحت
السمات الغالبة على النشاط الخاص وكذل
استغلال مزايا قانون الاستثمار الاجنبى الى حد
كبير لانتاج السلع الاستهلاكية و الكمالية الأمر
الذى لا يحتاج الى تصحيحه الى تغيير فى
التشريع ولكن يجب ان يراعى فى التطبيق
مستقبلا اقتصار الموافقة على المشروعات التى
تتفق مع سياسة الدولة فى توفير الاحتياجات
الضرورية للشعب ورفع المستوى التكنولوجى
وتشجيع التصدير السلعى و اجتذاب رؤوس الاموال
العربية و الاجنبية للتنمية و الاستثمار وتفضيل
المشروعات التى تقام خارج المدن وفى المناطق
الجديدة ويلزم لذلك وضع الضمانات ومنح
الحوافز التى تمكن القطاع الخاص (المصرى
والاجنبى والمشترك) من تحقيق الاستثمارات
المقدرة له فى الخطة العامة وفى الاتجاهات
التى توليها الدولة اهمية خاصة فى خطتها
القومية المقترحة .

ثالث عشر: بعد اعلان اهداف الخطة ، ومجالات ونواحى
الاستثمار التى تغطيها هذه الخطة ، يتم
اختيار المشروعات على اساس الأخذ فى
الاعتبار :

- الظروف التى ترتبط بالمشروع المقترح
ودرجة المخاطرة التى قد تكتنف ظروف
نشاطه .

- مشكلة الاسعار محل التقييم والاعتماد على
الاسعار المحاسبية او اسعار الظل والتى
تم تحديدها فى ضوء العلاقة التى تربط
الاهداف الرئيسية للاقتصاد القومى ، ومدى
توافر الموارد الاساسية القومية .
- الوقت الذى يستغرقه المشروع لتحقيق
العائد المنتظر منه .

رابع عشر: يحتاج القائم باختيار المشروعات الاستثمارية
الى استخدام مجموعة من المعايير عند المفاضلة
بين هذه المشروعات من هذه المعايير مايلزم
لاختيار وقياس الفاعلية الاجتماعية لهذه
المشروعات - المقترحة - مثل معايير القيمة
المضافة ، معامل توظيف رأس المال ، والعمل
ومعدل النقد الاجنبى .

خامس عشر: ضرورة الاهتمام بتحديد المواصفات ، والتأكد
من صلاحية المنتجات والسلع التى تقدم
للجمهور المصرى للتداول عن طريق مشروعات
او شركات الانفتاح الاقتصادى للتأكد من
توافر عنصرى الأمان والجودة أسوة بما هو
متبع بالنسبة للمشروعات الوطنية .

بعض المراجع المختارة

أولا : مراجع باللغة العربية :

(١) الكتب :

- د. احمد رشاد موسى ، اقتصاديات المشروع الصناعى ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.
- د. عبد الفتاح قنديل ، اقتصاديات التخطيط ، مكتبة غريب ، القاهرة ، بدون سنة نشر.
- د. منير محمود سالم ، بحوث محاسبية فى اقتصاديات المشروعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤.

(٢) الدوريات والمجلات العلمية :

- د. احمد محمد موسى ، استخدام تحليل التكلفة والعائد فى مجال المفاضلة بين القرارات ، مجلة التكاليف ، الجمعية العربية للتكاليف ، القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٥ .

سادس عشر: يجب عدم اغفال الآثار الجانبية لبعض شركات الانفتاح الاقتصادى والتى قد تظهر فى استيراد غير مقصود لمسببات تلوث البيئة المصرية فى شكل عوادم او مخلفات تشغيل المشروعات التى سيتم اختيارها والموافقة على اقامتها باعتبار ان هذا التلوث تضحية او تكلفة يتحملها المجتمع المصرى الأمر يحتاج الى ضرورة وجود جهاز فنى متخصص من الخبراء المتخصصين لوضع معدلات التلوث المناسبة او المقبولة ومتابعة او ضمان اخذ الاحتياطيات المناسبة لمكافحة هذا التلوث .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

Baumal , William J., " Economic Theory and Operations Analysis", (New Delhi ,Prentic-Hall of India , Private Ltd., 3rdEd.,1975)

Georgi, H., " Cost-Benfit Analysis and Investmen in Transport A Survey ", (London , Butter Worths Co.,(Pub .) Ltd 1973).

IDCAS," Manual of Industrial Evaluation ", (Indus Development Center for Arab Ststes,Cairo,1976).

- د.منير محمود سالم المنهج العلمى لدراسة المشروعات الاستثمارية ، مجلة المحاسبة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، السنة الثالثة عشر ، العدد رقم ٢٠ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- د.وهبى غبريال التحليل الاقتصادى ، مجلة الادارة ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، ٥ ابريل ١٩٧٨ .

- د. وهبى غبريال قياس الربحية الاجتماعية لمشروعات الاستثمار الاجنبى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الثانى ، ٥ اكتوبر ١٩٧٨ .

- د. يحيى حسين عبيد المحاسبة عن تلوث البيئة بحث منشور ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد الرابع ، العدد الاول ١٩٨٠ .

(٣) الرسائل العلمية :

- ابراهيم طه عبد الوهاب تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع كفاية الانفاق الاستثمارى ، رسالة دكتوراه محاسبة ، كلية التجارة ،